المحاضرة العاشرة في مقياس قانون المرافق العامة

ثانيا – نماذج تطبيقية عن عصرنة المرافق العامة

حاولت الجزائر كغيرها من الدول الالتحاق بالركب الحضاري والتحول للخدمات الالكترونية في

مختلف المؤسسات الحكومية بهدف تطوير الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف المرافق في الجزائر خاصة وأن مركز البحث العلمي والتقني باعتباره تنظيم حكومي ساهم إلى حد كبير في تقديم خدمات وتوفير أجهزة الربط الضرورية بالأنترنت.

ومن أجل ذلك اعتمد المشرع الجزائري على مجموعة من الأسس التشريعية التي تعد خطوة باتجاه مرافق الكترونية تتمثل في صدور المرسوم التنفيذي 257/98 الذي يحدد شروط وكيفيات وضع استغلال خدمة الانترنت وهذا أدى إلى ظهور مزودين خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث العلمي والتقني الأمر الذي أدى إلى زيادة في عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر.

واعترف القانون الجزائري بوسائل الدفع الالكتروني على اختلافها مهما يكن الأسلوب التقني المستعمل من قبل الشخص من أجل تحويل الأموال، لكن كإطار عملي للتعاملات الالكترونية للإدارة بدء فعليا تجسيدا للخطوط العريضة المعلن عنها سنة 2011 من اجل تحقيق الخدمة العمومية العصرية .

كما أطلقت وزارة الداخلية سنة 2013 مشروع المواطن الالكتروني الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه طيلة حياته يمكنه من استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق آليات الكترونية في مدة لا تتجاوز 30 ثانية وتمت على إثره عصرنة وثائق الهوية المتمثلة في

إصدار جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين وهما وثيقتان يتضمنان شرائح قابلة للقراءة آليا عليها جميع المعلومات الخاصة بحاملها.

وكذا إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وهو ما ساهم في تقليص الوثائق المطلوبة من قبل السلطات الإدارية والإدارات العمومية، وتمكين المواطن في إطار عصرنة الإدارة المحلية من إصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة الإلكترونية ما يخفف العبء على المواطن.

وقد تم تأسيس **المرصد الوطني للمرفق العام** كهيئة استشارية للعمل على التنسيق مع الدوائر الوزارية و مختلف المؤسسات من أجل ترقية وعصرنة المرفق العام، ومن بين نماذج المرافق العامة التي تمت عصرنتها في الإدارة العمومية الجزائرية، نعتمد التطبيقات التالية:

***<u>عصرنة مرفق العدالة</u>**

يعد قطاع العدالة من القطاعات الهامة التي عنيت بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الهياكل الإدارية والتنظيمية للقطاع بهدف تقديم خدمات عمومية إلكترونية، مما يجسد مفهوم المرفق الالكتروني، وتمت عصرنة قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا الاتصال على هذا القطاع السيادي بموجب ما جاء في القانون 03/15 الذي ركز على إحداث منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل كما تضمن إجراءات مهر المحررات والوثائق القضائية بالتوقيع الإلكتروني، وإرسال الوثائق بالطرق الإلكترونية، وورد فيه أيضا تنظيم استعمال المحادثة عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، وتكمن أهم الانجازات في هذا المجال في ما يلي:

الأنظمة المعلوماتية: هي أنظمة موجهة لخدمة المواطن والمتقاضي، وتحسين الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء حيث وفرت له مجموعة من الآليات التي تتمثل في : النظام الآلي

لتسيير الملف القضائي منذ تسجيل القضية إلى غاية صدور الحكم أو القرار كما يمكن للمواطن الاطلاع على القضية التي تهمه من خلال الشباك الالكتروني.

* **خدمة الشباك الالكتروني عبر الانترنت:** جاء كمشروع بهدف تطوير قطاع العدالة كمرفق عام وإلحاقه بالإدارة الالكترونية، وقد تجسد في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الالكترونية التي تمكن المواطن من الحصول على الإجابة المباشرة عن طريق بريده الالكتروني وذلك بعد التشخيص للقضية أو الاستفسار من قبل الخلية المشكلة من القضاة وإطارات من وزارة العدل.

كما يقوم الشباك الإلكتروني كجهاز خدمة عمومية بتوجيه المواطن فيما يخص استفساراته أو بحثه عن أي مسألة قانونية، كما زود الموقع بمنتدى يتم فيه تنظيم نقاشات عامة دورية حول المسائل الهامة وذلك بغية نشر الثقافة القانونية.

***تقنية الجلسات ونظام المراقبة الالكترونيين:** الجلسات الالكترونية، أو ما يصطلح عليه بتقنيات المحادثة المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية، هي آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن بعد كما يتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع شهادة الشهود والمتعاونين مع العدالة، وكذلك لمحاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام محكمة بعيدة عن هذه المؤسسة العقابية؛ ولاستعمال هذا النظام في أثناء سير التحقيقات أو المحاكمات نص القانون03/15 والمتعلق بعصرنة العدالة في المادة 14 منه على شروط استعمال هذه الآلية.

أما عن الاعتماد على المراقبة الالكترونية فإن الزيادة في عدد المساجين وارتفاع تكلفة إدارة السجون وما يترتب عنها من آثار سلبية نتيجة اختلاط السجناء على اختلاف خطورتهم حتم على المشرع الجزائري البحث عن طرق بديلة لتقليص مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة والتخفيف من الاكتظاظ في المؤسسات العقابية، أو حتى الرقابة عليه أثناء

التحقيق، وهذا بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي حيث أصبح من الممكن رصد المحكوم عليه في أي مكان يتواجد فيه عن طريق جهاز الكتروني يسمى بالسوار الالكتروني

ويعد هذا التذبير الجديد مستعملا ليس في مجال الرقابة قبل الحكم وإنما أحد بدائل العقوبة السالبة للحرية التي لجأت أليها الجزائر بموجب القانون 01/18 المعدل والمتمم للقانون رقم 04/05 والمتضمن قانون تنظيم السجون واعدة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين هذا وقد نص ذات القانون على شروط يجب توافرها لتطبيق المراقبة الالكترونية.

يتضح من كل ما سبق أن المرفق الالكتروني في الجزائر قطع أشواطا معتبرة رغم النقائص التي يكتنفها بين الحين والآخر إلا أن تجربة الإدارة الالكترونية في المرفق العام الذي يعد أهم قطاع في المجتمع باعتباره يقدم خدمات عمومية يتطلب المرونة لمسايرة مستجدات الحياة ، فقد وفر خدمات ذات جودة. بالإضافة للعديد من المرافق العمومية الأخرى التي التحقت هي الأخرى بهذا الركب، مثلا بنوك المصارف المختلفة و مختلف هيئات التعليم الجماعات المحلية.. رغم هذه الانجازات إلا أن هناك بعض العوائق التي تواجهها مثل الأمية الالكترونية و كترة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

***عصرنة مرافق الداخلية والجماعات الإقليمية**

تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ضمن الورشات الكبرى التي باشرتها الدولة، ولتحسين الخدمات وتخفيف الإجراءات الإدارية؛ اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير تسمح بتسهيل الأمور للمواطن ورفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص الشرخ الموجود بين الإدارة والمواطن.

ويساهم المرفق الإلكتروني في تحسين خدمات وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتطبيق هذه الأخيرة للإدارة الالكترونية، حيث في إطار تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية

2013/2009 بادرت الجزائر للقيام بعدة مشاريع خصت بها بعض المناطق في البداية ليتم تعميمها فيما بعد، ولا أحد ينكر أن وزارة الداخلية كانت من أكثر الوزارات التي سارعت بالتوسع في تطبيق المرفق الإلكتروني من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار والتي تتمثل خاصة في:

***رقمنة مصلحة الحالة المدنية:** من خلال إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها.

وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية.

***جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين:** في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات من بينها القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010 الذي يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري، والقرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2012المحدد لتاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

ويهدف الإجراء إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر، حيث تكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية. وفيما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني البيومتري فهو وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا، ومطابق للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.

***التسجيل الإلكتروني للحج:** شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن، وساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شباك البلدية.

***البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونيتين:** تعمل وزارة الداخلية على استحداث بطاقة رمادية إلكترونية للمركبات ورخصة سياقة بيومترية، إذ تم بتاريخ أول أفريل 2018 إصدار أول رخصة سياقة بيومترية في الجزائر العاصمة، ثم يتم تعميم هذا الإجراء في كل القطر الجزائري. ***إنشاء السجل الوطني الآلي:** لترقيم المركبات الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية دون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل، هذه البطاقة الإلكترونية لترقيم المركبات التي يعتبر تاريخ صدورها بداية سبتمبر 2018.

وتعد هذه الإجراءات خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية التي تعد أول محور أساسيا لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، ويتمحور هذا البرنامج حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا تم إعداد تقييم لكل محور متبوع بتحديد الأهداف الكبرى والخاصة التي يجب بلوغها في غضون خمس سنوات علاوة على قائمة نشاطات لتنفيذها، شمل هذا المشروع وضع شبكات ربط مابين المؤسسات، وبين الوزارات يكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي ستسمح بالتواصل مع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية من خلال الرقمنة وتوثيق الوثائق الإدارية وتنصيب أنظمة إعلامية مدمجة وكذا إدراج بعض الخدمات في الشبكة لصالح المواطن، وينجم عن تطبيق هذا المحور تغيير هام لأنماط التنظيم وعمل المرفق العمومي وحمله على تبسيط نمط سيره وخدمة المواطن بالطريقة الملائمة لاسيما من خلال إدراج مختلف خدماته عبر الانترنيت، ليتوج مؤخرا بالإطلاق الرسمي للبوابة الحكومية لتزويد المواطن بكل المعلومات.

ويترجم هذا المحور الاستراتيجي أيضا إرادة سياسية واضحة لتطوير الخدمات الإلكترونية للمرافق العامة فيما بينها وخدماتها لصالح المواطنين